

قرار  
رقم (٩١٧) لسنة ٢٠٢٠  
بشأن مُحددات تداول الأوراق المالية المُدرجة بالقائمة (د)

رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية  
بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛  
وعلى قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق والأدوات المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية  
وتعديلاتها؛  
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٩ بالأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية وشنونها المالية وتعديلاته؛  
وعلى قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١١  
لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٤ وتعديلاته؛  
وعلى الإجراءات التنفيذية لقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة من مجلس إدارة  
البورصة المصرية بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٤ والمعتمدة من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في ١٢ فبراير ٢٠١٤  
وتعديلاتها؛  
وعلى قرار مجلس إدارة البورصة المصرية رقم ٢٠٢٠/٧/١٩/٦/٢٧٣ بشأن استحداث القائمة الفرعية المنفصلة القائمة (د)،  
والمعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٩/٠٧/٢٠٢٠؛  
وعلى قرار رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية رقم (٦٢٢) الصادر بتاريخ ١٠/٠٨/٢٠٢٠ بشأن تقسيم أسواق وقوائم  
تداول الأوراق المالية؛  
وعلى قرار مجلس إدارة البورصة المصرية رقم ٢٠٢٠/١٠/٦/٨/٣٠٦، وكتاب البورصة المصرية الصادر لرئيس الهيئة  
العامة للرقابة المالية والمسلم للهيئة بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٢٠ بشأن إبلاغ سيادته بالقرار سالف الذكر؛

قـرر:

(المادة الأولى)

للجنة المختصة بالبورصة أن تُدرج بالقائمة (د) الأوراق المالية التي تتوافر فيها أيًا من الحالات التالية:

١. الحالات الموجبة للشطب الاجباري وحتى الانتهاء من إجراءات الشطب.
٢. حالات الشطب الاختياري وحتى الانتهاء من إجراءات الشطب.
٣. حالات مخالفة قواعد القيد والافصاح التي يترتب عليها وقف التعامل لفترات غير مُحددة.
٤. حالات عدم الالتزام بتعيين راعي رسمي طوال فترة القيد بسوق المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتستنئى الشركات التي استوفت المعايير الكمية والنوعية الأخرى الصادرة عن البورصة والمُعتمدة من الهيئة، وذلك بناءً على طلب الشركة وبعد دراسة حالتها من قِبَل اللجنة المختصة والتحقق من استيفاءها الكامل للمهام التي يتوجب على الراعي القيام بها.
٥. الحالات الأخرى التي يصدر بها قرار من لجنة القيد وتوافق عليها الهيئة العامة للرقابة المالية.

(المادة الثانية)

تسري كافة الضوابط الحاكمة للتداول المعنول بها في البورصة المصرية على الأوراق المالية المُدرجة بالقائمة (د) عدا ما يلي:

١. عدم تطبيق الجلسة الاستكشافية لتحديد سعر الفتح.
٢. عدم تطبيق حدود الإيقاف المؤقت للتحرك السعري اثناء جلسة التداول.
٣. تكون الحدود السعري للتحرك ٥% فقط صعوداً وهبوطاً خلال الجلسة.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوسائل المُعدة لذلك بالبورصة، ويُعمل به اعتباراً من يوم العمل التالي لنشره، ويُلغى كل ما يُخالف أحكام هذا القرار، وعلى إدارات وقطاعات البورصة وشركة الإيداع والقيود المركزي والجهات المعنية تنفيذ هذا القرار كلٌّ فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة  
البورصة المصرية

محمد صالح  
د. محمد فريد صالح

صدر في: ١٨/١١/٢٠٢٠.